



# إعلان عن تلقي طلبات اهتمام لإنجاز دراسة حول الترسانة القانونية للانتخابات بالمغرب في إطار مشروع "الملاحظة غير الحزبية للانتخابات 2026 - 2027"

## 1. السياق العام:

يستعد المغرب لإجراء الانتخابات التشريعية في شتنبر 2026، تليها الانتخابات الجماعية والجهوية في شتنبر 2027. وتماشياً مع استراتيجيته، يطلق النسيج الجمعي لرصد الانتخابات مشروع "الملاحظة غير الحزبية للانتخابات 2026-2027"، بتمويل مشترك من الاتحاد الأوروبي.

ومن خلال عملية ملاحظة الانتخابات، يُسهم النسيج الجمعي لرصد الانتخابات في بناء الديمقراطية بالمغرب عبر رفع مستوى الوعي العام واليقظة بشأن أهمية حماية الانتخابات من كل تلاعب. هذه الملاحظة الموثقة، بطريقة محايدة وموضوعية وغير حزبية وغير حكومية، تهدف إلى تحفيز ردة فعل إيجابية تدعم الشفافية والحرية والنزاهة في العملية الانتخابية. وتُساهم هذه الممارسة على المدى البعيد في استعادة ثقة المواطنين والمواطنات في نظام حكام الانتخابات والأحزاب السياسية.

ويهدف هذا المشروع إلى:

- المساهمة في تحسين الإطار التشريعي والتنظيمي للانتخابات في المغرب، من خلال تحديث التوصيات المتعلقة بالإطار القانوني الانتخابي المغربي، في ضوء التطورات المؤسسية والتحديات الديمقراطية الراهنة؛
- رصد الانتخابات التشريعية لعام 2026 والانتخابات الجماعية والجهوية لعام 2027 من خلال ملاحظة جميع المراحل الانتخابية (تقديم الترشيحات، ما قبل الحملة، الحملة الانتخابية، يوم الاقتراع، فرز الأصوات، وإعلان النتائج)، وذلك للمساهمة في شفافية ونزاهة العملية الانتخابية؛
- تعزيز دور وقدرات المجتمع المدني في الترافع من أجل جعل العمليات الانتخابية متاحة، منتظمة، شفافة ونزيهة، من خلال تحسين جودة المعلومات التي يجمعها الملاحظون والملاحظات، وكذلك تجويد التقارير التي تصدرها المنظمات المعتمدة؛



- تحسين الأدوات والمناهج المستخدمة في معالجة البيانات التي يتم جمعها من عمليات الملاحظة؛
  - نشر التوصيات الرئيسية ونتائج عملية ملاحظة الانتخابات المقرر إجراؤها في عامي 2026 و2027،
- في هذا السياق، يعلن النسيج الجمعي لرصد الانتخابات عن تلقي طلبات الاهتمام لإنجاز دراسة باللغة العربية حول مستجدات الترسانة القانونية للانتخابات بالمغرب.

## 2. الخدمات المطلوبة:

تحت إشراف سكرتارية النسيج الجمعي لرصد الانتخابات، تتمثل مهمة المكلف/ة في:

- إنجاز دراسة حول الترسانة القانونية للانتخابات، تتضمن تقديمًا وتحليلًا لمختلف المستجدات وكذلك تقديم توصيات من أجل تجويد الإطار القانوني ذي الصلة بالانتخابات، بناءً على خلاصات وتوصيات النسيج الجمعي لرصد الانتخابات من 2007 إلى 2021،
- إعداد مشروع مذكرة للترافع حول القوانين الانتخابية بالمغرب،
- مراجعة وملائمة دلائل وأدوات الملاحظة وفق المستجدات القانونية ذات الصلة بالانتخابات
- تنشيط ورشات تحسيسية وتكوينية لفائدة مؤطري و مؤطرات النسيج الجمعي لرصد الانتخابات.

## 3. المخرجات:

- دراسة حول مستجدات الترسانة القانونية للانتخابات بالمغرب، (باللغة العربية)
- مشروع مذكرة ترافعية حول القوانين والنظم المتعلقة بالانتخابات. (باللغة العربية)
- أدوات ودلائل الملاحظة محينة ومراجعة.
- ورقة تأطيرية وبرنامج الورشات، وفق ما سيتم تحديده مع النسيج الجمعي.

## 4. مدة المهمة:

ينتظر إنجاز هذه المهمة من 20 يوليو إلى غاية 31 غشت 2026، ضمن إطار تعاقدية يتم وضعه وتحديده بين النسيج الجمعي لرصد الانتخابات والمكلف/ة بإنجاز المهمة. وسيعمل النسيج على مساعدة وتيسير مهمة المكلف/ة قدر الإمكان من خلال توفير كل الوثائق والدعامات المساعدة في إنجاز هذه المهمة،



## 5. الترشيح:

يجب أن يتضمن ملف الترشيح (حصرا) ما يلي:

- منهجية العمل،
- سيرة ذاتية مختصرة للمرشح/ة، تبرز بشكل خاص خبرته/ا ومؤهلاته/ا العلمية وكذلك تجاربه/ا في إنجاز مثل هذه المهام
- جدول زمني تفصيلي،
- عرض التكلفة المالية.

ويتم إرسال ملف الترشيح كاملا بالبريد الإلكتروني التالي: [recrutement.caoe@gmail.com](mailto:recrutement.caoe@gmail.com)

قبل يوم الأربعاء 15 يوليوز 2026 على الساعة السادسة مساءً (بتوقيت GMT+1).

## 6. ملاحظات مهمة:

- يجب ان يكون موضوع رسالة البريد الإلكتروني كالتالي:
- " ملف ترشيح لإنجاز دراسة الإطار القانوني الانتخابي - CAOÉ 2026 "
- لن يُنظر في أي ملف منقوص او غير مكتمل، أو طلب يُستلم بعد الموعد المحدد.
- يحتفظ النسيج الجمعي لرصد الانتخابات (CAOE) بحقه في التواصل فقط مع المرشحين/ات الذين / اللواتي تم اختيارهم/ن.
- في إطار عملية التقييم، قد يطلب النسيج الجمعي لرصد الانتخابات معلومات إضافية إذا رأى ذلك ضروريًا.